

الباب الرابع
الإيرادات غير العادية

كانت النظرية التقليدية ترى وجوب تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، ولما تغيرت الظروف في الثلاثينات ظهرت النظرية الكينزية لتغير الإنفاق بالعجز أسلوباً لحفز التنمية. ونستطيع القول إن ذلك المناخ كان سبباً في تفشي الملاعين الثلاثة في إيرادات الدولة العصرية وهي:

١- الإصدار النقدي.

٢- الاقتراض المصرفي.

٣- الاقتراض الخارجي.

ذلك أنه عند العجز لا يحاسب مسؤول عن التقصير، فالتسوية تتم بقرار الحاكم للبنك المركزي، ولا مراجعة جديدة من السلطة التشريعية، ويقع العبء بطريق غير مباشر على محدودى الدخل. أما لو كان العبء يقع مباشرة على الشعب لكان السؤال وكان الحساب وكان الحذر.

ويلجأ عادة إلى الموارد غير العادية حين تتجاوز النفقات العادية الإيرادات العادية. والعادة أن تزيد النفقات بمرونة لا تستطيع أن تجارها فيها الضرائب، بل يغلب عليها عدم المرونة، خصوصاً في حالة قصور الإنتاج. وهنا يحدث التمويل عن طريق عجز الموازنة، ويترتب على ذلك التضخم. ثم يغذى هذا التضخم عجزاً جديداً أكبر وهكذا^(١١٢)

وتتمد اليد بالاستدانة من الداخل وأخارج، ويصير الأمر سهلاً مادام هناك فترة سماح، ثم يغذى خدمة الدين - أقساطاً وفوائد - عجزاً جديداً أكبر.

وهكذا تعجز الموارد العادية وغير العادية في الدولة الوضعية عن كسر هذه الحلقة المميتة.

ولا سبيل إلى حل إلا بتغيير جذرى في أدوات المالية العامة، لتحل الزكاة محل الضرائب، والرسوم والتوظيف محل الإنفاق بالعجز.

وبدراسة الحساب الختامى لمصر نجد أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام تراوحت بين ٧٣٪ عام ١٩٧٤ ثم ٧٨٪ عام ١٩٧٦ ثم انخفضت ٦٨٪ عام ٨٢/٨١ وأخيراً ٥٧٪ في ختامى ١٩٨٨/٨٧.

(١١٢) عجز الموازنة العلمية والعملية التضخمية في مصر - د/ عبدالمطلب عبدالحميد - د/ محمد رضا العدل - ندوة آليات التضخم في مصر - جامعة القاهرة من ٣ إلى ٥ مارس ١٩٩٠ م.

بينما كان العجز الصافي الممول من الجهاز المصرفي ١٢٠٠ مليون في ختامى ١٩٨٥/٨٤ تصاعد إلى ٥٠٦١ مليون في ختامى سنة ١٩٨٨/٨٧. وتزايد الدين الخارجى كما سنرى وتزايدت أعباء خدمته.

يقول تقرير البنك الدولى :

(إن مدى قدرة عجز فى أى قطاع عام معين على التوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية الأوسع يتوقف إلى حد كثر على الكيفية التى يتم بها تمويله، فلا بد للعجز من أن يمول من قروض يقدمها القطاع الخاص إلى الحكومة من فائض مدخراته من استثماراته الخاصة، أو من قروض يقدمها أجنبى من بعض مدخراتهم، أو من طبع ورق البنكنوت، أو من مزيج من هذه الثلاث. وأى ضغط مبهظ على أى من مصادر التمويل المذكورة قد يتسبب فى خلل فى الموازين على نطاق الاقتصاد كله. فالاعتماد اعتماداً مسرفاً على الاقتراض المحلى قد يعنى أسعار فائدة حقيقية مرتفعة، واستثماراً خاصاً منخفضاً. والاعتماد اعتماداً مرناً على الاقتراض الأجنبى قد يرفع من أسعار الصرف الحقيقية ويزيد من أوجه عجز الحساب الجارى، ويرفع المديونية الخارجية لمستوى غير محتمل، ويقلل من احتياطات النقد الأجنبى. والاعتماد اعتماداً مسرفاً على خلق النقود قد يؤدى إلى تضخم مرتفع. ولو نظر إلى الأمر من المنظور البديل وهو الإنتاج والمصروفات لكان أى عجز مالى زائد يمثل طلباً إضافياً على المعروض من السلع. وتمثل الوسائل الوحيدة لمواجهة هذا الطلب الزائد فى استيراد سلع إضافية من سائر أنحاء العالم (أى زيادة عجز الحساب الجارى) بتصعيد التضخم المحلى وأسعار الفائدة لكى يشتري القطاع الخاص سلعاً أقل، أو بزيادة الإنتاج المحلى)^(١١٣).

وعلىنا أن ندرس بشئ من التفصيل هذين المصدرين من مصادر الإيراد وهما:

- ١ - الإنفاق بالعجز.
 - ٢ - الاقتراض الداخلى والخارجى.
- مع توضيح حكم الإسلام عليهما.

(١١٣) تقرير (البنك الدولى) ص ٧٢، ٧٣ مؤسسة الأهرام سنة ١٩٨٨ م عن التنمية والعالم سنة ١٩٨٨ م.

الفصل الأول الإنفاق بالعجز

عندما تعجز وسائل الإيرادات العادية عن كفاية حاجة الدولة وسد العجز فإن أسهل طريق وأقربه للمرور من الأزمة أن تقوم الدولة بطبع نقود جديدة وتفرض قبولها .

فخلال الحرب العالمية زادت حاجة الدول إلى الإنفاق ووجدت في لعبة الصائغ القديمة إيراداً ضخماً يؤخذ بطريق خفى ، ولا يتعرض لصعوبات الضرائب المباشرة ، فلجأت إليه وخرجت على النظام الذهبي . وظهرت النقود الورقية التي تستمد قوتها فقط من إلزام الدولة بها ، وليس لها أى استعمال بديل .

وبالتالى أصبحت النقود الورقية الإلزامية ملزمة قانوناً ونقوداً نهائية . وسميت بالنقود المدارة لأن الدولة تديرها عن طريق البنك المركزى . وقد يشترط لها غطاء وقد لا يشترط ، فهي لعبة الحاكم وليس هناك من يخالف له أمراً ، وهي بالتالى نقود رئيسية تساعد عملة مساعدة كنسبة ضئيلة منها (٣:١٪) . وقيمتها كنقود أعلى من صفتها السلعية . وقد تكون ورقية كثفة خمسة قروش وعشرة وخمسة وعشرين في مصر .

واهم ما يدفع الحكومات اللجوء إلى هذا السبيل هو سهولته من الناحية السياسية ، إذا ما قورن بتمويل الإنفاق الحكومى عن طريق فرض ضرائب جديدة على الجمهور . فالممثلون النيابيون عادة يترددون في الموافقة على زيادة الضرائب حرصاً على شعبيتهم ، كما أن تمويل العجز عن طريق إصدار النقد ما هو إلا ضريبة لا يشعر بها العامة إلا بعد فوات الأوان عند ارتفاع الأسعار فيما بعد . لهذا فإننا نجد كثيراً ما تفضل الحكومات اللجوء إلى تمويل جزء من إنفاقها عن طريق مد اليد للمصرف المركزى الذى لا خيار له إلا أن يعطى (١) .

وكان ذلك معناه زيادة النقود دون مقابلها من زيادة إنتاج ، مما بدأ معه عصر التضخم الجامح الذى ليس لارتفاع الأسعار فيه نهاية ، ولا يقتصر على قطاع وإعما

(١) نحو نظام نقدى ومالى إسلامى - الهيكل والتطبيق د / معبد على الخارجى ص ١٢ - مطبوعات المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى - سنة ١٤٠١ هـ .

ارتفاع يعصف بالسلع عامة وباستمرار . وإصدار النقود الورقية يشبه في أثره الضرائب في النهاية، لأن الدولة لا تحصل على قوة شرائية من فراغ، لكن يدفع الناس هذه القوة الشرائية التي انتقلت ليد الدولة ، حيث زيادة الإصدار النقدي تجعل عرض النقود بعد الإصدار أكثر من قبل، فترتفع أسعار السلع، وذلك معناه انخفاض قيمة النقود .

ومن البدييات الاقتصادية أن التنمية لا تتحقق إلا بزيادة الإنتاج كما وتحسينه نوعاً وتخفيضه تكلفة. وهذا في الحقيقة لا يتم إلا في ظل أوضاع حقيقية للأسعار والتكلفة تولد الاستقرار، وتجعل المنتجين يوازنون عناصر الإنتاج عند أقل تكلفة لمصلحتهم في الربح، ولمصلحة المجتمع في حسن استخدام موارده. وهنا ستكون الرغبات الحقيقية للناس هي الملمه لاتجاه الإنتاج. ولكن في ظل العلاج بالتضخم عن طريق الإنفاق بالعجز تفسد كل هذه العلاقات، ففي سبيل صحوة قصيرة تترام نكسات ونكسات مهما طال الأجل .

وكان كينز وراء تنظير كل ما نراه اليوم من سياسات اقتصادية ، من إنفاق بالعجز إلى تخفيض سعر العملة إلى تعقيد الضرائب وزيادتها، إلى الاحتكارات حتى ... تأمين الاستثمار !! حتى لم يعد بينه وبين الاشتراكية حدوداً واقعية، والنتيجة ... تضخم ركودي يجثم على صدر العالم الرأسمالي وصدر العالم النامي .

وللأسف كان يرى بعض الاقتصاديون ككينز أن التضخم ظاهرة توظف كامل نتيجة عدم مرونة عوامل الإنتاج، أما قبل التوظف الكامل فليس تضخماً مادام العرض يستطيع أن يتجاوب مع الطلب ويزيد الإنتاج مع ارتفاع الأسعار. لهذا حبذوا الإصدار النقدي والإنفاق بالعجز لتنشيط الطلب والاستثمار، وذلك إما بتنشيط وظيفة الدولة أو بزيادة مدخرات المنتجين التي حولوها من أصحاب الأجور .

وهذه النصيحة أصابت الاقتصاد الرأسمالي في مقتل وتحول التضخم البسيط الزاحف إلى تضخم جامح أورث ركوداً مزمناً. وظهر قناع نقدي أفسد العلاقات الحقيقية للأسعار والإنتاج .

والبعض يتصور أن مقالات كينز هي التي ألهمت الحكومات فكرة الإنفاق بالعجز ، ولكن ذلك سبق كينز ولم يتظروا خروج النظرية العامة وما كينز إلا التعبير الفكري لتبرير هذا التطبيق^(٢).

ولقد اهتم الفكر الاقتصادي في الخمسينات والستينات من هذا القرن بفكرة التمويل التضخمي كأساس لعملية التنمية الاقتصادية في الدول الساعية إلى التقدم، نظراً لقصور فائضها الاقتصادي، وما ترتب عليه من انخفاض في معدل الاستثمار القومي، والاستعانة بالقروض الأجنبية لتغطية الفجوة بين الادخار والاستثمار (التكوين الرأسمالي).

واعتبرت زيادة الائتمان المصرفي وأوراق البنكوت هي وسائل الدولة الساعية إلى التقدم بتنشيط التنمية الاقتصادية لما ينصو على هذه السياسة من ادخار إجباري .

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه السياسة يمكن أن تبرز نجاحاً في مجال التنمية الاقتصادية، طالما أنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار . فإذا أعادت هذه الفئات استثمار هذه الزيادة التي تحدث في فوائضهم الاقتصادية، فإن التضخم على هذا النحو يكون قد أسهم في زيادة معدل الادخار القومي، وبالتالي زيادة معدل الاستثمار^(٣). كما أن هؤلاء الاقتصاديين يرون أن مخاطر هذا التضخم هو ثمن الحصول على مشروعات التنمية والبنية الأساسية اللازمة لها . ويحتجون في ذلك بأن التضخم قد صاحب النمو الاقتصادي في روسيا واليابان وتركيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك^(٤)، وأنه يساعد على دعم التنمية إذا استطاعت الحكومة أن توقفه عند الحد الذي تراه مناسباً .

كما استند أنصار التمويل التضخمي على تجربة الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٥١/٥٠ ، ١٩٥٦/٥٥ في الهند، حيث قررت الحكومة الهندية أن يمول ١٤٪ من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز للوازنات العامة للدولة . وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٦٪ في نهاية الخطة بعد أن أخفقت الحكومة الهندية في الحصول على

(2) The critics of Keynesian Economics-Hazlitt pp. 313-416-409 - Van Norstad Company Inc. 1960.

(٣) د / رمزي زكي (مشكلة التضخم في مصر) الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠ م ص ٥٢٥ .

(٤) عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالغني (استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم) مكتبة الأنجلو المصرية ص

٤٥٤ سنة ١٩٨٧ م .

المعونات الأجنبية التي كان مقرراً لها أن تمول ٢٥٪ من استثمارات القطاع العام. وبالرغم من ضخامة نسبة ما مول فعلاً عن طريق عجز الموازنة، إلا أن الأسعار لم ترتفع خلال هذه الخطة، بل اتجه الرقم القياسي لأسعار الجملة لمختلف المجموعات السلعية نحو الانخفاض.

وخلاصة القول، هي أن من بين الاقتصاديين من يرى أن التضخم المتعمد يدعم النمو، كما أن خبرة بعض الدول التي استخدمت التضخم لتمويل التنمية دفعت بعضاً آخر لتأييد هذا الاتجاه.

أما معارضوا التمويل التضخمي فيرون أن الاستقرار النقدي هو من أزم الأمور للتنمية الاقتصادية المتوازنة^(٥) والجدير بالذكر، أن الاستقرار النقدي لا يعني بقاء كمية النقود ثابتة دون تغير، فلا بأس بزيادة مناسبة في كمية وسائل الدفع المتداولة، ومعنى ذلك أن كمية النقود لا بد وأن تزيد كنتيجة لعمليات التنمية، ولكن هذه الزيادة لا يجب أن تتعدى الحد المناسب للزيادة التي تحدث في حجم الإنتاج.

كما أن معارضو التمويل التضخمي يرون أن الحجة الأساسية التي يستند إليها أنصار التمويل التضخمي هي زيادة الفائض الاقتصادي (معدل الادخار القومي) من خلال ما يحدثه التضخم من إعادة توزيع للدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة، إنما هي حجة مشكوك فيها إلى حد كبير، والسبب في ذلك هو أن الطبقات والفئات الغنية في الدول المتخلفة تتسم بارتفاع واضح في ميولها المتوسطة والحدية للاستهلاك. فهم ينفقون معظم أو كل الزيادة التي تحدث في دخولهم في غمار التضخم في الاستهلاك غير الرشيد والترف. ويشيرون إلى أن التجارب التاريخية للتضخم قد أثبتت أنه بالرغم من أن ارتفاع الأسعار قد أدى إلى زيادة أرباح المنتجين والتجار والمزارعين في البلاد الساعية إلى التقدم، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية والحروب الكورية، إلا أن هذه الزيادة التي طرأت على دخولهم لم توجه نحو الادخار ولا في تمويل مشروعات إنتاجية جديدة، بل اتجهت هذه الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك الترفي واستيراد السلع الكمالية.

كما يعتقد معارضوا التمويل التضخمي أن التضخم حينما ينجح ويستمر أمداً طويلاً فإنه يباشر تأثيراً سلبياً على المدخرات الاختيارية، لأنه يقلل من حجم الفائض

(٥) د / فؤاد هاشم عوض (الاستقرار والتنمية الاقتصادية) مطبوعات معهد الدراسات المصرفية - البنك المركزي المصري - القاهرة سنة ١٩٦٢م.

الاقتصادى للقطاع العائلى وربما تضطربهم موجة الغلاء وارتداد أسعار المتواصل إلى استخدام فوائضهم السابقة فى الاستهلاك ليواجهوا بها أعباء المعيشة المتزايدة .

كما أن التمويل التضخمى يؤثر تأثيراً سلبياً على الموازنة العامة للدولة ، حيث ترتفع تكلفة السلع والخدمات العامة التى تؤدى للحكومة ، ويزيد من ثم إنفاقها العام بمعدلات أكبر من معدلات زيادة . واردة السيادية . وهو الأمر الذى يؤدى إلى ظهور العجز فى الموازنة العامة .

كما أن معارضة التمويل التضخمى^(٦) يؤكدون أن نجاح تجربة التمويل التضخمى بالهند خلال الخطة الخمسية الأولى فى زيادة معدلات الادخار والاستثمار ، مع عدم ارتفاع المستوى العام للأسعار ، كان فى الواقع وليد ظروف عشوائية خاصة ، قلما تتوفر مرة أخرى ، كما أنهم يدعمون آراءهم بالإشارة إلى نتائج التضخم فى دول أمريكا اللاتينية ، حيث لم يؤد التضخم إلى زيادة معدلات الادخار فى هذه الدول بل أحدث فيها تشويهاً واضحاً فى أنماط الاستهلاك واتجاهات الاستثمار .

وجملة القول هى أن تمويل التنمية باستخدام التضخم قد يحظى بمجاذبة سياسية كوسيلة لتعبئة أكثر كفاءة للموارد بحجة أنه ثمن لا بد أن يدفعه المجتمع فى سبيل تنمية أسرع . ومع ذلك فإن التضخم قد يعوق التنمية من خلال تشويه توزيع الموارد ، وضياح جزء منها على دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية ، وتزايد مشاكل ميزان المدفوعات من خلال إضعاف القدرة على التصدير ، ومن ثم تخفيض حصيلة الدولة من النقد الأجنبى اللازم لدفع قيمة واردتها من السلع والخدمات ، وارتفاع أسعار الحماية والرقابة على الصرف . ولكن إذا لم تتخذ الدولة من التضخم وسيلة لتمويل عملية التنمية فهل هذا يعنى إحجامها عن خلق الائتمان لتمويل هذه العملية ؟ والإجابة أنه يمكن للحكومة أن تخلق الائتمان إلى الحد الذى يتساوى عنده معدل الزيادة فى عرض النقود مع معدل نمو الناتج القومى ، على أن يتم خلق هذا الائتمان فى إطار تخطيط مالى ونقدى دقيق ، وعلى أن توفر الحكومة المرونة الكافية لدى أجهزتها المالية لتكون لديها كفاءة عالية فى امتصاص ما تراه مناسباً من النقد المتداول عند الضرورة للمحافظة على معدل تضخم معتدل .

(6) United Nations: Economic Bulletin for Latin America. Vol. VII No. 1 Santiago. Chile Feb. 1962.

المؤتمر العلمى السوى السادس - جامعة المصورة كلية التجارة - (التضخم وأثره على الفائض الاقتصادى فى مصر) د / سعد الشريف ص ٥٠-٥٣ سنة ١٩٨٤ م .

الإئفاق بالعجز في مصر :

يلاحظ أن البنك المركزي في تمويله لعجز الموازنة قد لا يلجأ إلى إصدار نقدي بقيمته، فالبنك المركزي لا يلجأ إلى الإصدار الجديد إلا في حالة عدم كفاية النقدية لديه لمواجهة طلبات انصرف : مع وجود حد أدنى كاف بالخزينة . ويمكن أن يكون من أهم مصادر النقدية هنا ورود احتياطات من البنوك التجارية للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي ، أو اقراض البنك المركزي فائض السيولة لدى البنوك التجارية بسعر فائدة يقل عن سعر الفائدة المستحق للبنك من السندات الحكومية . وفي حالة عدم كفاية النقدية لدى البنك المركزي يلجأ إلى إصدار نقد جديد من خلال تحويل جانب من السندات الحكومية من جانب الأصول (عمليات مصرفية) إلى جانب الأصول (غطاء إصدار) . ويصدر مقابلها نقد جديد، يترتب عليه زيادة خصوم البنك المركزي (نقد مصدر) وزيادة في الأصول (نقدية بالخزينة) . وبالتالي ففى حالة زيادة الاحتياطات الواردة من البنوك التجارية أو وجود فائض سيولة كبير بها قد لا يضطر البنك المركزي إلى إجراء إصدار نقدي جديد لتمويل اقراض الحكومة من البنك^(٧) .

ويمكن إيضاح فكرة اختلاف الزيادة في صافي مديونية الحكومة للبنك المركزي عن الزيادة في النقد لمصدر فيما يلي :

(بالمليون جنيه)

١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦	
٢٥٦٠	٢٤٣٤	التغير في صافي المطالبات على الحكومة قبل البنك المركزي
٧٢٠	٥٢٧	التغير في النقد المصدر (بما فيه العملة المعاونة)

(والقرض العام الداخلى الحقيقى هو ذلك القرض الذى ينتج عنه تنازل اختياري من بعض الوحدات الاقتصادية في المجتمع عن جزء من دخولهم الحالية أو جزء من

(٧) آليات التضخم من خلال التوسع النقدي - أحمد محمود نصحي ص ٢، ٣ ندوة آليات التضخم في مصر • جامعة القاهرة من ٢-٥ مارس سنة ١٩٩٠ م .

القوة الشرائية التي يمتلكونها حالياً إلى القصاص العام نظير التزام الحكومة بدفع تيار من الدخل في صورة فوائد في السنوات القادمة ورد أصل القرض عندما يجين أجل السداد.. فينطبق ذلك بوضوح على حالات الاقتراض من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين.

أما إذا قامت الدولة بالاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية، فإن النظام المصرفي يقوم بخلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتحويلها للدولة بدون أن يترتب عليها أى استقطاع من الدخول والثروات الحالية لوحدة المجتمع. ومن الطبيعي أن يترتب على خلق هذه القوة الشرائية زيادة كمية النقود، ليس فقط بقيمة أصل القرض، بل بمضاعفات تتوقف على قواعد النظام المصرفي للدولة المقترضة.

ولذلك فإنه يطلق على القرض الذى تحصل عليه الدولة من البنك المركزي أو البنوك التجارية لفظ القرض لأن البنك يقوم بشراء السندات الحكومية نظير إيداع قيمتها في حساب الحكومة بالبنك المركزي، وتتعهد الدولة برد القرض ودفع فوائده، أى أن كافة الجوانب الصورية أو المظهرية لعقد القرض متوافرة، ولكنه قرض زائف لأنه لا يعدو في جوهره عن عملية مقنعة لزيادة كمية النقود.

وتتضح أهمية التفرقة بين هذين النوعين من القروض إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحكومة الحديثة في جميع الدول عادة ما تحاول إخفاء التجائها إلى طبع أوراق نقدية لتمويل النفقات العامة، خوفاً من ردود الفعل النفسية - على الأقل - لمثل هذه السياسات على النشاط الاقتصادى، فيصرح وزير المالية في مثل هذه الدول بأن عجز الموازنة لن يمول عن طريق الإصدار النقدى بل عن طريق القروض العامة - بما فيها الاقتراض من النظام المصرفي - ولما كانت الآثار الاقتصادية للقرض العام الحقيقى تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الآثار المترتبة على القرض العام الزائف، فإن إدماج هذين النوعين من القرض تحت اسم واحد يصبح بلا جدال خطأ علمياً صارخاً لا يستساغ ارتكابه^(٨).

وتشكل مطالبات الجهاز المصرفي من الحكومة النسبة الغالبة من جملة الائتمان المحلى، كذلك النسبة الغالبة من الزيادة السنوية في هذا الائتمان.

(٨) مبادئ الاقتصاد العام - د / حامد دراز ص ٢٦٢، ٢٦٣.

وتوضح الجداول التالية أنه في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ بلغت هذه النسبة ٥٠٪.

وقد قفرت قيمة رصيد مديونية الحكومة من الجهاز المصرفي من ١٧,٣٨٠ بليون جنيه سنة ١٩٨٤ إلى ٢٦,٣٢١ بليون جنيه في يونيو سنة ١٩٨٨ أى بنسبة ١٤٩٪. في أربع سنوات و ٣١ بليون سنة ١٩٨٩ أى بنسبة زيادة ٢١٪ لسنة واحدة.

وقد أخذت نسبة ما يمول العجز من إصدار نقدي في التناقص منذ بداية عام ١٩٨٣ كما هو واضح في جدول الإصدار النقدي التالي. واستبدل ذلك عن طريق النسبة الغالبة من الزيادة السنوية في رصيد الجهاز المصرفي من الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية.

ونشاهد في الجدول التالي أيضاً أن النسبة الغالبة من هذه الأوراق المالية لا تتداول في بورصة الأوراق المالية. فبينما نجد الصكوك المقيدة بالبورصة ٤٥٥,٣ مليون جنيه فإن الصكوك غير المقيدة بالبورصة وصلت ٣١٩٧ مليون جنيه سنة ١٩٨٩.

وكما نرى في الجدول المرفق زاد معدل نمو السيولة المحلية بنسبة ٣٠٪ في العام المالي ١٩٨٨/٨٧ بينما كان معدل النمو ١٣٪ في عام ١٩٨٧/٨٦، هذا في الوقت الذي لم يتعد فيه معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٥٪ سنوياً في العامين.

وإذا حسبنا الزيادة في صافي المطلوبات من احكومة ونسبناها إلى الزيادة السنوية في وسائل الدفع (السيولة المحلية)، لوجدناها السبب الرئيسي في زيادة نسبة السيولة المحلية.

وقد أشار الجهاز المركزي للمحاسبات بتقريره عن ختامى السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ إلى تنوع وتعدد السندات التي صدرت على الخزانة العامة لمقابلة العجز النقدي وعجوزات الموازنة على مدار السنوات المختلفة، وعدم فتح حسابات خاصة لإثبات قيمة هذه العجوزات المغطاة بسندات.

وقد تبين للجهاز أنه تم إصدار سند إذنى بمبلغ ٦٨٠ مليون جنيه بفائدة ٦٪ لمواجهة العجز المقدر في موازنة ١٩٨٧/٨٦، كما تم إصدار سندات أخرى جملتها

١٥٣٥,٧ مليون جنيه بفائدة ١٠٪ لتمويل العجز النقدي في سنة ١٩٨٤/٨٣، ومن السندات ما يصدر لتمويل العجز النقدي في حساب الحكومة. ولما كان العجز الصافي ٥٠٦١,٤ مليون جنيه فلزال جزء غير ممول من العجز الكلي قدره ٢٨٤٥,٧ مليون جنيه^(٩).

إن عجز الموازنة المصرية يصعب سده بالمدخرات الحقيقية لأنه يحتاج إلى مبالغ تتجاوز الحد الحالى للادخار القومى. ولا يكفيه حتى مديونية الحكومة للتأمينات الاجتماعية وشهادة الاستثمار.

وهذه السندات ليست للاكتتاب العام وإنما لاكتتاب البنك المركزى والبنوك التجارية، وهذا مجرد ترصيد العجز لأعوام قادمة أى حتى تتحملة الأجيال القادمة.

وعلى حد تعبير الاقتصاديين فإن هذه السندات ستحول البنوك إلى دكاكين بقاله، تضعف دورة رأس المال لعدم نشاط التعامل فى هذه السندات فى السوق المالية.

ويؤثر هذا بالطبع على الحسابات الجارية للبنوك لدى البنك المركزى، مما يضعف القدرة على تمويل القطاع الخاص بمزاحمة القطاع العام. ورغم أن السندات تعتبر أصولاً بالغة السيولة، فأين السوق المالية التى تشتريها؟

وهذا الأسلوب لا يعالج العجز جنرياً وإنما هو مسكن مؤقت يودى إلى تفاقم العجز، ويلاحظ التناقض هنا بين السياسة النقدية - وهى ذات أساليب انكماشية - والسياسة المالية، وهى ذات أساليب توسعية^(١٠).

(٩) تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن ختامى ١٩٨٨/٨٧ «النتائج الاجمالية للموازنة العامة لندولة» ص ٨، ١٠، ٤٩.

(١٠) الأهرام الاقتصادى العدد ١٠٣٩ ص ٣٩:٣٦ ١٢/١٢/١٩٨٨.

جدول يبين الائتمان الخلى والمطلوبات من الحكومة المصرية

التغير + (-) خلال السنة المالية				١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		في نهاية يونيه
١٩٨٩ / ٨٨		١٩٨٨ / ٨٧		أهمية نسبية	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	
%	قيمة	%	قيمة							
٢.	١.٣٥١	١٩	٨٥٨٦	١.٠	٦٣١٢٨	١.٠	٥٢٧٧٧	١.٠	٤٤١٩١	أولاً: الائتمان المحلي
٢١	٥٢٦٧	١٦	٣٥.٥	٤٩	٣١.٤٣	٤٩	٢٥٦٧٦	٥.	٢٢١٧١	صافي المطلوبات من الحكومة (أ + ب - ج)
٢١	٥٤٥١	٢٣	٤٨٢٦	٤٩	٣.٩٩٧	٤٨	٢٥٥٤٦	٤٧	٢.٧٢.	أ- أوراق مالية
٣	٢٨٢	٣	٢١٩	١٤	٨٦٢٢	١٦	٨٣٤.	١٨	٨١٢١	ب- تسهيلات ائتمانية
٤	٣٦٦	٢٣	١٥٤.	١٤	٨٥٧٦	١٥	٨٢١.	١٥	٦٦٧.	ج- الودائع الحكومية
٢.	١٤٨٥	٣٤	١٨٩٣	١٤	٨٩٨٢	١٤	٧٤٩٧	١٣	٥٦.٤	مطلوبات من شركات القطاع العام
١٧	٢٧١.	٢١	٢٧٥٣	٢٩	١٨٥٢٥	٣.	١٥٨١٥	٣.	١٣.٦٢	مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص
٢٨	٢١٥	٢٢	١٤٢	٢	٩٩٣	١	٧٧٨	١	٦٣٦	مطلوبات من القطاع المائلي
١٩	٥٧٤	١١	٢٩٣	٦	٣٥٨٥	٦	٣.١١	٦	٢٧١٨	مطلوبات من البنوك المتخصصة
٢٤	١٣٢٦	(١٢)	(٧٨٥)	١.٠	٦٩٤٩-	١.٠	٥٦٢٣-	١.٠	٦٤.٨-	ثانياً: صافي البنود الأخرى
١.	٧٧٩	٣٣	١٩٧١	١٢٦	٨٧٨٧-	١٤٢	٨.٠٨-	٩٤	٦.٣٧-	حسابات رأس المال
(٢٣)	(٥٤٧)	٧٤٣	٢٧٥٦	٢٦-	١٨٣٨	٤٢-	٢٢٨٥	٦	٣٧١-	صافي الأصول والمخصوم غير المبوبة(*)

(١١) البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ١٧/٨/١٩٨٨.
 (*) الفروقات الإحصائية للحساب الدائري والمدين للمعاملات البنائية
 البنك المركزي المصري (التقرير السنوي) ٨٨ ١٩٨٩

المسح المالي : السيولة الإجمالية والأصول المقابلة^(١٢)

(القيمة بالملرد حيه)

التغير + (-) خلال السنة المالية				١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		في نهاية يونيه
				١٩٨٩ / ٨٨		١٩٨٨ / ٨٧		أهمية	قيمة	
%	قيمة	%	قيمة	نسبية	قيمة	نسبية	قيمة	نسبية	قيمة	
١٩	٨٣.٨	٣٨	١٢٢٩٩	--	٥٣.٦٨	--	٤٤٧٦.	--	٣٢٤٦١	إجمالي الاوعية الاحتياطية أولاً : السيولة الإجمالية ١ وسائل الدفع الجارية التدبير خارج المؤسسات المالية الودائع الجارية بالعملة المحلية
١٦	٨٨٥٦	٣.	١٢٨.١	١.٠	٦٣٨٤٩	١.٠	٥٤٩٩٣	١.٠	٤٢١٩٢	
٩	١٢٢٣	٧	٩٧٢	٢٤	١٥٦.	٢٦	١٤٣٧٧	٣٢	١٣٤.٥	
٧	٧٣٢	٨	٧١٦	١٧	١.٧١.	١٨	٩٩٧٨	٢٢	٩٢٦٢	
١١	٤٩١	٦	٢٥٦	٧	٤٨٩.	٨	٤٣٩٩	١.	٤١٤٣	
١٩	٧٦٣٣	٤١	١١٨٢٩	٧٦	٤٨٢٤٩	٧٤	٤.٦١٦	٦٨	٢٨٧٨٧	ب- ائضاء النقود الودائع غير الجارية بالعملة المحلية الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية
١٦	٢٦٤٥	١٥	٢١٨٢	٣.	١٩١١٥	٣.	١٦٤٧.	٣٤	١٤٢٨٨	
٢١	٤٩٨٨	٦٧	٩٦٤٧	٤.	٢٩١٣٤	٤٤	٢٤١٤٦	٣٤	١٤٤٩٩	
(٢٤)	(٢٣٣)	٩٥	٣.٤١	٩	٦.٠٣	١١	٦٢٣٦	٨	٣١٩٥	ثانياً : الأصول المقابلة صافي الأصول الأجنبية الأصول المتناسبة المحلية (٥) صافي البورد الأخرى صافي مبيعات شهادات الاستثمار ودائع صندوق توفير البريد
١٩	١.٢٨.	١٩	٨٧٨٥	١.١	٦٤٤٥.	٩٩	٥٤١٧.	١.٧	٤٥٣٨٥	
٢٢	١١٩١	(١٥)	(٩٧٥)	١. -	٦٦.٤-	١. -	٥٤١٣-	١٥ -	٦٣٨٨-	
١٩	٦٧.	١٣	٤١٥	--	٤١٦٩	--	٣٤٩٩	--	٣.٨٤	
١	٥	٩	٥٥	--	٦٥.	--	٦٤٥	--	٥٩.	

(١٢) تنصم الودائع الجارية بالعملة الأجنبية المصدر السابق

(١٣) تفصيله في الجدول السابق

* ائضاء نقود مضافاً إليها صافي مبيعات شهادات الاستثمار وودائع صندوق توفير البريد

تفصيله في جدول سابق

(*) نفس المصدر سابق

جدول الأوراق المالية الحكومية المصدرة^(١٤)

(القيمة بالليون جيه)

التغيير خلال				١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	في آخر يونيو من عام
١٩٨٩/٨٨		١٩٨٨/٨٧					
%	قيمة	%	قيمة				
أولاً: المقيدة بيورصات الأوراق المالية:							
-	-	-	-	٤٢.٠٥	٤٢.٠٥	٤٢.٠٥	سندات التمنية بالدولار الأمريكي
٢٤,٧	٦,٩	-	-	٣٤,٨	٢٧,٩	٢٧,٩	سندات الإسكان
١,٥	٦,٩	-	-	٤٥٥,٣	٤٤٨,٤	٤٤٨,٤	مجموع
ثانياً: غير المقيد بيورصات الأوراق المالية:							
٢٣,١	٥٢,٧٥٨	٥٢,٤١	٤٤٤٢,٤	٢٨١٥٤,٣	٢٢٨٧٨,٥	١٨٤٢٦,١	سكوك وسندات على الخزانة العامة
٦,١	٤,٠٩	٦,١	٣٨,٦	٧١٣,٠	٦٧٢,١	٦٣٣,٥	سندات الطاقة البديلة
-	-	-	-	٣.٢٨٨	٣.٢٨٨	٣.٢٨٨	سكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتراي في صناديق التأمينات الاجتماعية
١٨,٨	٢,٦	٤٢,٣	٤,١	١١,٢	١٣,٨	٩,٧	سندات الإسكان
٢,٠	٥٣١,٤١	٢,٣	٤٤٨٥,١	٣١٩.٧٣	٢٦٥٩٣,٢	٢٢١.٨١	مجموع
١٩,٢	٦٧,٠٣	١٣,٤	٤١٤,٧	٤١٦٩,٣	٣٤٩٩,٠	٣.٨٤٣	ثالثاً: شهادات الاستثمار التي يديرها البنك الأهلي لحساب الحكومة
١٩,٦	٥٩٩١,٣	١٩,١	٤٨٩٩,٨	٢٦٥٣١,٨	٣.٥٤.٠٦	٢٥٦٤.٠٨	اللجسام التي العام

(١٤) إدارة الأوراق المالية بالبنك المركزي المصري - تتضمن سندات التسمية الوطنية ذات العائد الثابت (٩,٥٪) وذات العائد المتغير.

المصدر السابق

المصدر : إدارة الأوراق المالية بالبنك المركزي المصري .

(*) تتضمن سندات التسمية الوطنية ذات العائد الثابت (٩,٥) وذات العائد المتغير .

البنك المركزي المصري (التقرير السنوي) ١٩٨٩ ٨٨ .

ويبين الجدول التالى تزايد الإصدار النقدى فى مصر :
 المركز الشهرى للبنك المركزى المصرى
 قسم إصدار لبنكوت (١٥)

السنة	النقد المصدر	الزيادة السنوية
١٩٦٩	٢,٢٦٩,-	—
١٩٧٩	٢,٧٧٩,-	,٥١٠,-
١٩٨٠	٣,١٢٨,-	,٣٤٩,-
١٩٨١	٣,٨٣٦,-	,٧٠٨,-
١٩٨٢	٤,٩٥١,-	١,١١٥,-
١٩٨٣	٦,٣٠٩,-	١,٣٥٨,-
١٩٨٤	٧,٢٧٩,-	-,٩٥٠,-
١٩٨٥	٨,٣٥٧,-	١,٠٩٨,-
١٩٨٦	٩,٤٤٩,-	١,٠٩٢,-
١٩٨٧	١,٠٥٦,-	-,٦٠٧,-
١٩٨٨	١٠,٧٨٣,-	-,٧٢٧,-
١٩٨٩	١٠,٦١٧,-	-,٨٢٤,-

قياس الفجوة التضخمية :

وقياس ظاهرة التضخم يكون بقياس معيار الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى ، وهذا المعيار يتمثل فى الفرق بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ومعدل النمو فى كمية النقود المتداولة ، والاختلال يكون بزيادة معدل نمو النقود دون أن يقابل زيادة فى السلع والخدمات ، وهذا معناه فائض طلب يدفع بالأسعار للارتفاع .

(١٥) البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨/٨٧ - المجلة الاقتصادية - المجلد ٢٨ العدد ١ عامى ١٩٨٨/٨٧ .

كما يمكن القياس بمقياس فائض الطلب، وهو الفرق بين الإنفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والجماعي والاستثمار والمخزون السلعي بالأسعار الجارية، وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويظهر أثر هذا المقياس تماماً إذا لم يحدث تغطية بالواردات أو بالدعم.

وهناك أيضاً مقياس الإفراط النقدي ويعتمد على دراسة التطور الذي يطرأ على نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة^(١٦).

والمقياس الأهم في قياس التضخم يكون عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار. وهذا المقياس هو أبسط وأوضح المقاييس. ويدلنا على تغيرات نفقة المعيشة، والقوة الشرائية لنقود.

وتتضح العلاقة بين الإنفاق بالعجز ونسبة التضخم بالجدولين التاليين عن الرقم القياسي للأسعار.

(١٦) تقييم مقاييس التضخم في مصر - د / فتحية محمد زغلول ص ١، ٢ ندوة آليات التضخم في مصر
جامعة القاهرة - مارس سنة ١٩٩٠ م.

وتتضح العلاقة بين الإنفاق بالعجز ونسبة التضخم بالحدولين التاليين عن الرقم القياسي للأسعار .

جدول رقم (١٢/١) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)

(١٩٨٧ ٨٦ ، ١٠٠)

متوسط الفترة ٨٨/٨٧ ٨٩/٨٨	معدلات التضخم السنوية		١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	المتوسط المرجع للأوزان	نهاية يونيوه	
	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧						
١٣ر٣	١٦ر٧	١.٠.	١٤٦ر٤	١٢٥ر٥	١١٤ر١	١.٠.٠.	الرقم العام	
	١٨ر٧		١٥٣ر٣	١٢٩ر٢		٥٥٧ر٣	الطعام والشراب والدخان	١
	١٣ر٣		١٣٥ر٦	١١٢ر٧		١.٨ر٧	الملابس والأمتعة	٢
	٧ر٦		١١٣ر٣	١.٥ر٣		١.٤ر٩	الإيجار والوقود	٣
	١.٠ر٢		١٩١ر٩	١٧٤ر١		٥.٠ر٢	أثاث وأجهزة وخدمات منزلية	٤
	٢ر٨		٥٢٩ر٢	١٢٥ر٧		٢٧ر٠.	الرعاية الصحية	٥
	١٥ر٤		١٣٧ر٥	١١٩ر١		٤٧ر١	الانتقال والمواصلات	٦
	١٥ر٢		١٥.٠ر١	١٣.٣ر٣		٣٢ر٥	الرياضة والتعليم والثقافة	٧
	١٦ر٧		١٣٣ر٩	١١٤ر٧		٧٢ر٣	سلع وخدمات متنوعة	٨

المصدر : الجهار مركزى لمتعة والإحصاء (نشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين)

بيانات المجموعات خلال ١٩٨٧ عبر متوافرة نظرا لحدانة السلسلة

لست المركزى المصرى (تقرير السنوى) ١٩٨٩ ٨٨ من ١٣٧

جدول رقم (١٣/١) الأرقام القياسية لأسعار الجملة

(١٠٠ ١٩٦٦ ٦٥)

متوسط الفترة ٨٦/٨٥ ٨٩/٨٨	معدلات التضخم السنوية				١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	الأوزان	نهاية يونيه
	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥							
٢.٠٢	٢٥٢	٢٥٨	١١٦	١٨٧	١٠٠.٣٤	٨.١٥	٦٣٦٩	٥٧.٧٧	٤٨.٠٨	١	الرقم العام
١٩.٠	٣.٠	١٥٧	٣.٥	٢٨٧	١٣.٧٧٧	١٠٠.٥٦	٨٦٨,٩	٨٣٠.٠	٦٥٢,٢	٢٧٦,٤	الحاصلات الزراعية
١٥٢	١٦٩	٢٢٣	١٥٣	٦٧	١٤٢.٠٢	١٢١.٥٠	٩٩٣,٣	٨٦١,٤	٨.٧٢	٢٣,٦	الدواجن والأسماك
٢١٨	٢٩٩	٤٨٣	٦,٤	٧,٥	١١.٩٤	٨٥٤,٣	٥٧٦,٢	٥٤١,٦	٥.٣٦	٨,٣	المنتجات الحيوانية غير الغلظانية
١٨٦	١٧٥	٢٧٥	٢٢,٦	٧,٥	١١٣٨.٠	٩٦٨,٥	٧٥٩,٤	٦١٩,٢	٥٧٦.٠	١٩٨,٧	المواد الغذائية والمشروبات
٢٣.٠	٥١٢	١٨١	—	٢٨٤	٤٦٣.٠	٢.٦٣	٢٥٩,٣	٢٥٩,٣	٢.٢.٠	٧١,٣	الدخان ومصنوعاته
٢٧١	٢.٠٨	٤٦٦	٢٢.٠	٢.٠٦	٧٦٥,٨	٦٣٣,٩	٤٣٢,٤	٣٥٤,٣	٢٩٣,٨	٢.٥	الخيرط والمنسوجات والملابس الفاخرة
٢٨٤	٦٤٢	٣١٢	٢٣,٣	٢,٥	١١.٤١	٦٧٢,٦	٥١٢,٨	٤١٥,٨	٤.٥٧	٣,٤	المجلود المنبرفة
١٣٧	١٥٥	٢٨٦	٣,٧	٨,٤	٣٤١,٦	٢٩٥,٨	٢٣.٠	٢٢١,٧	٢.٤٥	١١,٨	الأدوات المنزلية
٢٤١	٢.٠٣	٣٩١	١٧,٤	٢.٠٩	٨١٤,٥	٦٧٧.٠	٤٨٦,٨	٤١٤,٧	٣٤٢,٩	٧٣,٨	البترول ومواد الوقود
٢٦٧	٣١٥	٦٢٨	١٥,٦	٤	١٥٦٣,٩	١١٨٩,٦	٧٣.٨	٦٣,٢	٦.٧٦	١١.٥	البرق
٤٢٨	٤٢٦	٤٢١	١٧,٢	٢,١	١٢٧٦,١	٩٦٨,٤	٥٧٩,١	٥٦٧,٧	٥٦٧,٧	١١.٥	الأخشاب
١٢.٠	٣٤.٠	٥,٧	٣,٤	٧,٧	١.٧٨٣	٨.٤٩	٧٦١.٥	٧٣٦,٧	٦٨٤,٣	٢٦,٢	مواد البناء
٢١٩	٢٨٧	٦,١	٤,٨	٥٤,٥	٤٦٨,١	٢٦٣,٦	٣٤٢,٨	٣٢٧,١	٢١١,٧	١٥,٧	الأدوية
١٨٣	٢٣٢	٣٢٢	٥.٠	٥,٨	٤٧٦,٢	٣٥٧,٢	٢٧.٠٢	٢٥٧,٤	٢٤٢,٢	٢٨,٩	المواد الكيماوية
١٦٥	٤١٧	٢١,٥	٢,٩	٣,٨	٨١٢.٠	٥٧٣,٧	٤٧٢,٢	٤٥٨,٥	٤٤١,٦	١.٢	المعادن ومصنوعاتها
١٤٦	١٦٥	٢٩٣	—	١٤,٧	٤١٧,٠	٤١٧,٠	٣٢٢,٤	٣٢٢,٤	٢٨١,١	٤.٠	الماكينات والمعدات
٢.٠.٠	٢.٠٨	٣٢,٤	٢,١	٢٦,٩	٧٨٧,٥	٦٥١,٢	٤٩١,٧	٤٨١,٥	٣٧٨,٥	٩,٧	وسائل النقل

المصدر : الجهاز المركزي لتعبئة والإحصاء (اشيرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار الجملة) .

سنت مركزي المصروف (التقرير السنوي) ١٩٨٩ ٨١ ص ١٣٧

ونحن لا ننكر أن هناك أسباباً تتصل بجانب العرض : منها الاحتكارات المحلية التي تحقق ربحاً احتكاريًا، أو الاحتكارات الدولية التي ترفع أسعار منتجاتها فترفع أسعار الواردات. وهذا التضخم المستورد مسؤول بلا شك عن جزء من هذا التضخم. كما أن هناك أسباباً تتصل بالاختلالات الهيكلية.

(فقد تغير هيكل الطلب في الاقتصاد المصرى بمعدل يفوق قدرة الموارد على الانتقال بين القطاعات المختلفة. فزاد نصيب كل من قطاع البترول والقطاعات الخدمية من الناتج المحلى الإجمالى زيادة كبيرة فى حين هبط نصيب كل من الزراعة والصناعة فى الناتج القومى من ٣٣,١٪، ١٥,٩٪ على التوالى فى عام ١٩٧٤ إلى ٣٠,٩٪، ١٣,٥٪ فى عام ١٩٨١/١٩٨٠، وقد استمر نصيب قطاع الزراعة فى الهبوط حتى بلغ ١٧٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ إلا أن نصيب الصناعة ارتفع بعض الشيء فبلغ ٣,٧٪. ومع ذلك استمر الطلب على كل من المنتجات الزراعية والسلع لصناعية فى الزيادة، نتيجة نمو سكان المتسارع وارتفاع الدخول النقدية وخاصة لدخول المتوسطة والكبيرة فى القصاصات الخدمية. وقد نتج عن ذلك ظهور عجز فى عرض منتجات لـزراعية ولسلع لصناعية، وعلى وجه خاص منتجات الغذائية ومواد بناء، مما دفع بأسعارها نحو ارتفاع بمعدلات تفوق مستوى الارتفاع العام للأسعار (١٧).

(فقد أصبحت لتغيرات العوامل الهيكلية - لاسيما بظء النمو فى القطاع الزراعى وما يصاحبه من اختلاف علاقات النمو بين مختلف القطاعات ومن ارتفاع فى الأسعار نسبية بمنتجات غذائية والزراعية بوجه عام، وعجز المتاح بين موارد النقد الأجنبى عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات - تلعب دوراً مؤكداً فى تفسير معدلات التضخم السائدة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨/٨٧. فمن الصعب تفهم هذه الظاهرة بالاكْتفاء بالنظر إلى الجانب النقدى، سواء كان لعرض نقدي أو الانفاق - كما هو الحال فى ظل التضخم الراجع إلى جذب الطلب - أو الأجر النقدي للمشتغل وسعر الواردات أو ثمن أى عنصر آخر من عناصر النفقة - كما هو الحال فى ظل التضخم المدفوع بالنفقة (١٨).

(١٧) العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٨/٨٧ د / هاء خير الدين -

ندوة آليات التضخم فى مصر - جامعة القاهرة مارس سنة ١٩٩٠ ص ٤٤، ٥٠.

(١٨) نفس المصدر ص ٢٤، ٢٥.

لكن الاختلالات التي تسببت عن التوسع النقدي هي التي عرضت الاقتصاد
-ب أكبر من هذا التضخم .

ويبقى الإصدار النقدي العامل الأهم والأكبر في إحداث التضخم والخصم
سعر الصرف خصوصاً في الانتصديات المتقدمة .

يقول فريدمان عن أمريكا : (إن السبب الأساسي للتضخم هو نمو كمية النقود
بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج . فمذ الربع الأخير من سنة ١٩٧٠ حتى الربع
الأخير من سنة ١٩٧٣ زادت كمية النقود بمعدل قدره ١٠.٤٪ سنوياً مقابل زيادة
في كمية الإنتاج العام قدره ٥.٥٪ . إن هذا الفارق وقدره ٤.٩٪ يعادل تقريباً ولا
مجال لنصفه هنا ، زيادة نسبة التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية (٥.١٪) ^{٩١} .

إن الوظيفة الهامة للأسعار فقدت فاعليتها في العصر الحديث . فبعد أن كانت
ترتفع في الرواج وتنخفض وقت الكساد مما يساعد على علاج الأزمات ، اتجهت الآن
بفساد وظيفة النقود ولسيطرة لاحتكارات سواء كانت محلية في الرأسمالية أو دولية
أو كانت رأسمالية دولة باسم لاشتراكية - نحو الارتفاع المتواصل بشكل ظاهر في
المجتمعات الرأسمالية ، وبشكل ضمنى في مجتمعات التسعير الاشتراكية حيث التضخم
الحجيس ، فتحولت إلى اتجاه تضخمى طويل في الوقت الذى تعانى فيه من الانكماش
أو العمالة الفائضة سواء كان على مستوى التقدم أو التخلف . وهذا ما يسمى
بالركود التضخمى - وهى ظاهرة تزايد البطالة مع تزايد التضخم - وهنا انهار منطق
منحنى فيليبس الاقتصادى الذى كان يرى علاقة عكسية بين البطالة والتضخم .
وأصبح هذه الظاهرة سلوك جديد يظهر في زيادة معدل البطالة مع زيادة معدل
التضخم . يُعطى معدل التضخم الركودى الذى ارتفع إلى الضعف من بداية
الستينيات حتى بداية الثمانيات . وهنا انهارت الكينزية ونزلت عن عرشها السياسة
المالية بعد أن ثبت عجزها .

(٩) دراسات وقصص اقتصادية - متون فردمان ص ١٤٠ ، ١٤١ ترجمة : ياسين اسكندر مؤسسة شعوان
للطبع والنشر سنة ١٩٧٨ م .

سليات الإنفاق بالعجز :

إن الإنفاق بالعجز لا يناسب المفكرين وإنما يناسب بعض السياسيين الذين يهيمهم مظهر النجاح السطحي السريع، بصرف النظر عن العواقب الأكيدة السيئة التي تنبثق منه وهذا يحدث كثيراً في عصرنا القلق، عصر الحروب والثورات التي لا تترك الفرصة للتفكير الهادئ والتخطيط المستقر، ومن المؤلم أن الإنفاق بالعجز أصبح مبدأً وقاعدة في كل لدون عن طريق زيادة الإصدار النقدي والتوسع الائتماني.

إن التصحح حدث من غيراً عن قلة الإنتاج، ولكنه تعبير عن التسيب في الإصدار النقدي من قبل الحكومات.

فالتصحح آفة لاقتصاد بدأ أمسك به يقضى على الدخول، إذخاراً ثم استثماراً، ويؤدي ببطانة نقص الإنتاج، ويصبح من العسير السير في طريق التنمية.

ويهرب بهاص من عمته الوطنية إلى العملة الأجنبية، ويمد يده للاستدانة من الخارج. عيقع في قمته مؤسسات دولية التي تحكم قبضتها على رقبتة وتفرض عليه شروطها.

إن التصحح هم عن سوء إدارة اقتصادية، وبلا شك إن الإصدار النقدي لسد عجز موازنة فشل وعجز أسلوب معالجة التنمية الاقتصادية.

إن التصحح هذا لأسلوب سرقة على مستوى قومي لأنه إيراد من طبع النقود لا يقابله زيادة في إنتاج، حتى من ورائه مسئوليتي العجز والفشل.

وهو لأنه يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يقع على الطبقات الفقيرة فحسب، لأن طبقة النحاح والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين، خصوصاً أصحاب الدخول الثابتة. إنه ضريبة عشوائية لم يراع فيها القدرة ولم يستأذن فيها دافعها ولم يراع فيها عدالة ولا مساواة.

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين والاقتصاديين الفاشلين. إنه يؤدي إلى نقص الثروات المدخرة وقيم الحقوق الآجلة.

وللتضحك أثر صارمة كبيرة أخرى :

- ١- انتشار ظاهرة الاكتناز السلعي لتدهور قيمة النقود المستمر مما يؤدي إلى زيادة الانكماش وندرة المعروض من السلع.
- ٢- ظهور طبقة المهريين التي تتحايل على قوانين العملة والجمارك في تهريب السلع والعملية مما يضر بمصلحة التنمية وعدالة التوزيع. ويوم أن تتدخل الدولة بالتسعير - للتخفيف من الأعباء - يزداد البلاء في السوق السوداء والغش والتهريب، لأن التسعير لا يعالج أساس الداء ولا يؤخذ به من منطلق سياسة اقتصادية رشيدة.
- ٣- هذا الموقف يؤدي إلى غلاء الصادرات وعجزها وارتفاع أسعار العملات الأجنبية وزيادة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ٤- ومن أبلغ أضرار التضخم أنه يفسد نظام المعاملات خصوصاً البيوع الآجلة لتدهور قيمتها بمرور الزمن وبالتالي إلى سلب حقوق العباد.
- ٥- كما أنه يؤدي إلى تعويق التنمية الاقتصادية لهروب رؤوس الأموال في شراء العقارات والأراضي والذهب حماية للمدخرات.
- ٦- زيادة الأغنياء وضعف لقوة الشرائية للفقراء يؤدي إلى توجه الإنتاج للسلع الترفهية ولاستيراد الكماليات.
- ٧- ارتفاع تكاليف الإنتاج وضغط التضخم.
- ٨- كما أن التسعير يؤدي إلى غش المواصفات وهبوط مستوى نوعية المنتجات.
- ٩- "وأخيراً وليس آخراً سلب الفقراء لمصلحة الأغنياء و: ادة القاعدة الفقيرة كماً ونوعاً، وزيادة القلة الغنية عدداً وثروة" (٢٠٠٢).

وفي تقرير للبنك الدولي يقول:

(للحكومة أن تختار تمويل أوجه عجزها المالية بخلق النقود - أي بطبع العملة وإنفاقها - والحكومات بإصدارها العملة يكون لها الحق في ادعاء السيطرة على موارد

(20) Macroeconomic, Theory and practice Gardner Achley (International Edition)
Collor - Macmillan, 1973 pp. 425.

(21) Inflation in Islamic Economy, J.I. Laliwala

بحوث مؤتمر الاقتصاد النقدي سنة ١٩٧٨ المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة

حقيقية . وهو ادعاء يعرف باسم حق إصدار العملة . ويعرف مجموع العملة التي في حوزة الجمهور والبنوك باسم القاعدة النقدية ، لأنها أساس المعاملات النقدية التي تتم نقداً وبشيكات ، والحسابات الجارية والحسابات الادخارية وما إلى ذلك من الأصول النقدية ، ولأن الطلب على الأصول النقدية يظل يتزايد في الاقتصاد المتنامي ، فإن الحكومة تستطيع تمويل نفسها في نطاق محدود من خلال التوسع في القاعدة النقدية ، دون التسبب في تضخم ، ومع ذلك قد ينتأ التضخم عندما يزيد معدل خلق النقود الجديدة على النمو في الطلب على النقود « وفي البلدان التي يتم فيها تحويل عملة بحرية يجوز أيضاً أن تضيع احتياطات النقد الأجنبي لقيام الناس باستبدال عملات أجنبية بالعملة المحلية غير المطلوبة » .

والواقع أن عبء ضريبة التضخم يقع على كاهل الأفراد ، إذ تنخفض القيمة الحقيقية للنقود التي في حوزتهم . ومن هنا يعتبر جزء من حق الحكومة في إصدار العملة بمثابة « ضريبة تضخم » ضمنية . كما أن الاحتياطات التي لدى البنوك في مقابل الودائع تتعرض لهذه الضريبة ، والبنوك تنقلها عادة إلى المودعين على هيئة أسعار فائدة أدنى على الودائع . وربما انطوى التضخم الناشئ عن طبع ورق البنكنوت على ميزة مالية إضافية ، إذ أنه يخفض القيمة الحقيقية لدين الحكومة المحلي « إلا أنه متى كان التضخم متوقفاً رفعت أسعار الفائدة الاسمية سلفاً لتعويض حملة السندات عن ضريبة التضخم » .

إن حق إصدار العملة أى قدرة الحكومة على السيطرة على الموارد مقابل م تصدره من عملة ، إنما يحدّه عادة الطلب على أرصدة نقود حقيقية ، وهي تنخفض على نحو نموذجي كلما ارتفع التضخم . والواقع أن الزيادة في خلق النقود ، ومن ثم في معدل التضخم ، قد يؤدي بعد نقطة معينة إلى تخفيض الإصدار التضخمي للعملة إذ ما انخفض الطلب على النقود انخفاضاً كافياً استجابة لذلك . والبلدان التي كثيراً ما تعتمد على خلق النقود باعتباره ضرباً من ضروب المالية العامة لديها بصورة نموذجية معدل شديد الانخفاض في حيازة النقود ، مثل البرازيل لديها مستويات متواضعة من العملة المصدرة التضخمية . والفضل في ذلك يرجع إلى ما لديها من حيازة نقدية منخفضة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، على الرغم من الارتفاع الشديد للتضخم . أم الدول ذات المعدلات التضخمية الشديدة الارتفاع مثل الأرجنتين وبوليفيا فهي وحدها التي حصلت بصورة مؤقتة على إصدار عملة تضخمية زادت على ٣ أو ٤ / .

من الناتج ائلي لإحصاء. ولكن معدلات الإصدار التضخمي من هذه الشاكلة لا قبل باستدامتها. والتضخم إذن كثير ما يكون ظاهرة مالية: سستها حكومات ليس لديها مصدر بديل لتمويل العجز، فلهجات إلى خلق النقود بمعدل أعلى من معدل نمو الطلب على النقود. وعت إدن أى أمل فى السيطرة على التضخم دون تخفيض أوجه العجز الحكومى. وللاعتد اعتماداً مسرفاً على خلق النقود حطورة خاصة إذا ما أدى التضخم نفسه إلى زيادة أوجه العجز سوءاً. لأن المصروفات تواكب الأسعار المرتفعة فى حين أن الإيرادات لا تواكبها. ومعنى هذا أن الاستمرار فى خلق النقود يصحح أمراً ضرورياً مما يزيد الارتفاع الخلزوفى للتضخم سوءاً.

ورغبة من الحكومات فى إحباط الضغوط التضخمية لخلق النقود فهى تلجأ أحياناً إلى زيادة متطلبات الاحتياطى على الودائع بالبنوك. ومؤدى هذا فى الواقع هو أن تتولى البنوك بدلاً من الجمهور العام حيازة النقد توسيعاً للقاعدة النقدية - ولكن دون توسيع المعروض النقدى إجمالاً - والوضع البديل هو مطالبة النظام المالى بأن يحتفظ بمبالغ كبيرة من السندات الحكومية فى محفظة أوراقه المالية بأسعار فائدة منخفضة بصورة مصطنعة. ولئن أدت الزيادة فى متطلبات الاحتياطى أو محفظة الأوراق المالية إلى اجتناب الآثار التضخمية للتوسع النقدى، فإن ما ينجم عن ذلك من زيادة فى الفجوة بين أسعار الودائع والقروض يعوق أعمال الوساطة المالية المحلية، فرد الفعل إزاء هزال العائد من الودائع يتمثل فى قيام المدخرين بتجميد ثرواتهم فى ممتلكات أو بنقلها إلى الخارج. كما أن التضييق على القروض المصرفية يحد من الاستثمار المحلى، ويكره المستثمرين على التحول إلى الخارج للحصول على الأموال^(٢٢).

رؤية فقهية:

إصدار النقود بهذا الشكل الذى رأيناه يخفض قيمة العملة كان له نفس المثل فى غش العملة أو كسرها. ونبين حكم الشريعة على لسان الفقهاء هنا.

يقول البهوتى (وقال الشيخ ينبغى للسلطان أن يضرب لهم - أى الرعايا - فلوساً تكون بقيمة العدل فى معاملاتهم، من غير ظلم لهم، تسهياً عليهم وتيسيراً لعاشهم. ولا يتجر ذو السلطان فى الفلوس، بأن يشتري نحاساً فيضربه فيتجر فيه

(٢٢) تقرير عن التنمية فى العالم سنة ١٩٨٨ ص ٧٥:٧٨.

لأنه تضيق، ولا بأن يحرم عليه الفوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها، لأنه إضرار بالناس وخسران عليهم بل يضرب النحاس ففوساً بقيمته، من غير ربح فيه للمصلحة العامة، ويعطى أجرة الصناع من بيت المال. فإن التجارة فيه ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل^(٢٣).

فإنه إذا حرم المعاملة بها صارت عرضاً، وإذا ضرب لهم فلوساً أخرى أفسد ما كان عندهم من الأموال بنقص أسعارها، فظلمهم فيما يضربه بإغلاء سعرها. قلت: وقد وقع ذلك في زمننا مرات وفسدت به أموال كثيرين، وزاد عندهم الضرر^(٢٤).

ويقول النووي: (قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث أن رسول الله - ﷺ - قال: «من غشنا فليس منا»^(٢٥): ولأن فيه إفساداً للنقود وإضراراً بذوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأحلاب وغير ذلك من المفاسد - وقال أصحابنا: ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش لما ذكرنا في الإمام، ولأن فيها افتتاتاً على الإمام، ولأنه يخفى فيغتر به الناس، بخلاف ضرب الإمام. قال القاضي أبو الطيب في المجرد وغيره من الأصحاب: قال أصحابنا: ويكره أيضاً لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد)^(٢٦).

ويقول ابن العربي: يقول تعالى في كتابه الكريم: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلُ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾^(٢٧). قال ابن وهب: قال مالك: كانوا يكسرون الدنانير والدراهم - وكذلك قال جماعة من المفسرين المتقدمين، وكسر الدنانير والدراهم ذنب عظيم لأنها الوساطة في تقدير قيم الأشياء، والسييل إلى معرفة كمية الأموال وتنزيلها في المعاوزات، حتى عبر عنها بعض العلماء إلى أن يقولوا إنها القاضى بين الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها. وإن من حبسها ولم يصرفها فكأنه حبس القاضى وحبسه على الناس.

(٢) كشف النقاب عن متن الأذاع - النهوق ج ٢ ص ٢٧٠.

(٢) نفس المصدر نفس الصفحة.

(٢) صحيح الجامع الصغير - السيوطي تحقيق الأبي ج ٢ ص ١٠٩٤.

(٢) المجموع شرح المنهد - النووي ج ٦ ص ١١٠٠.

(٢٧) سورة هود: آية ٨٧.

والدراهم والدنانير إذا كانت صحاحا قام معناها، وظهرت فائدتها، فإذا كسرت صارت سلعة وبطلت الفائدة فيها، فأضر ذلك بالناس، فلأجله حرم وقد قال ابن المسيب، قطع الدنانير والدراهم من الفساد في الأرض، وكذلك قال زيد بن أسلم في هذه الآية وفسره به، ومثلها عن يحيى بن سعيد من رواية مالك عنهم كلهم، وقد قال عمر بن عبد العزيز، بأن ذلك تأويل قوله: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾ (٢٨).

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾ (٢٩). قال زيد بن أسلم: كانوا يكسرون الدراهم والدنانير، والمعاصي تنداعى.

قال أصبغ: قال عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة مولى زيد بن الحارث العتقى: من كسرها لم تقبل شهادته، وإن اعتذر بالجهالة لم يعذر، وليس هذا بموضع عذر، فأما قوله: لم تقبل شهادته، فلأنه أتى كبيرة والكبائر تسقط العدالة دون الصغائر، وأما قوله: لا يقبل عذره بالجهالة في هذا فلأنه أمر بين لا يخفى على أحد، وإنما يقبل العذر إذا ظهر الصدق فيه أو خفى وجه الصدق فيه - وكان الله أعلم به من العبد - كما قال مالك.

وإذا كان معصية وفساداً يرد الشهادة فإنه يعاقب من فعل ذلك واختلف في عقوبته على ثلاثة أقوال:

الأول: قال مالك يعاقبه السلطان على ذلك، هكذا مطلقاً من غير تحديد للعقوبة.

الثاني: قال ابن المسيب - ونحوه عن سفيان: إنه مر برجل قد جلد، فقال ابن المسيب ما هذا؟ فقالوا: رجل كان يقطع الدراهم، قال ابن المسيب: هذا من الفساد في الأرض. ولم ينكر جلده.

الثالث: قال أبو عبد الرحمن النجيبى: كنت عند عمر بن عبد العزيز قاعداً، وهو إذ ذاك أمير المدينة، فأتى برجل يقطع الدراهم، وقد شهد عليه، فضربه وحلقه،

(٢٨) سورة الأعراف: آية ٨٥.

(٢٩) سورة النمل: آية ٤٨.

فأمر به فطيف به ، وأمره أن يقول : هذا جزاء من يقطع الدراهم ، ثم أمر به أن يرد إليه . فقال له : إنه لم يمنعني أن أقطع يدك إلا أني لم أكن تقدمت في ذلك قبل اليوم - فقد تقدمت في ذلك - فمن شاء فليقطع .

قال القاضي ابن العربي : أما أدبه بالسوط فلا كلام فيه ، وأما حلقه فقد فعله عمر كما تقدم .

وقد كنت أيام الحكم بين الناس أضرب وأحلق ، وإنما كنت أفعل ذلك بمن يرى شعره عوناً على المعصية وطريقاً إلى التجمل به في الفسوق . وهذا هو الواجب في كل طريقة للمعصية أن يقطع إذا كان ذلك غير مؤثر في البدن .

وأما قطع يده ، فإنما أخذ ذلك عمر - والله أعلم - من فصل السرقة وذلك أن قرض الدراهم غير كسرهما - فإن الكسر إفساد الوصف والقرض تنقيص القدر - فهو أخذ مال على جهة الاختفاء . فإن قيل : ليس من حرز والحرز أصل في القطع ، قلند يحتمل أن يكون عمر رأى أن هيئتها للفصل بين الخلق ديناراً أو درهماً حرز لها . وحرز كل شيء على قدر حاله .

وقد أنفذ بعد ذلك ابن الزبير ، وقطع يد رجل في قطع الدراهم والدنانير ، وقد قال علماؤنا المالكية : إن الدراهم والدنانير خواتم الله عليها اسم الله ، ولو قطع على قول أهل التأويل من كسر خاتماً لله لكان أهلاً لذلك ، إذ من كسر خاتم سلطان عليه اسمه أدب ، وخاتم الله تقضى به الحوائج ، فلا يستويان في العقوبة .

وأرى القطع في قرضها دون كسرهما ، وقد كنت أفعل ذلك أيام توليتي الحكم ، إلا أني كنت محفوفاً بالجهال ، فلم أجب بسبب المقال للحسدة الضلال ، فمن قدر عليه يوماً من أهل الحق فليفعله احتساباً لله تعالى (٣٠) .

ويقول القرطبي : في قوله تعالى : ﴿...أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء﴾ (٣١) .

قال أهل التفسير : كان مما ينهاهم عنه وعذبوا لأجله قطع الدنانير والدراهم - كانوا يقرضون من أطراف الصحاح لتفضل لهم القراضة - وكانوا يتعاملون على

(٣٠) أحكام القرآن - لابن العربي - دار الفكر سنة ١٣٨٧ هـ ج ٣ من ١٠٦٣ - ١٠٦٦ .

(٣١) سورة هود : آية ٨٧ .

الصحاح عدا، وعلى المقرضة وزناً- وكانوا يبخسون في الوزن، وقال ابن وهب - قال مالك: كانوا يكسرون لدنانير والدراهم، وكذلك قال جماعة من المفسرين المتقدمين كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وغيرهما، وكسرهما ذنب عظيم.

فإذا كانت صحاحاً قام معناها وظهرت فائدتها، وإذا كسرت صارت سلعة وبطلت منها الفائدة، فأضر ذلك بالناس - ولذلك حرم - وقد قيل في تأويل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ (٣٢) أنهم كانوا يكسرون الدراهم (٣٣).

ويقول ابن القيم: (الدرهم والدینار أثمان المبيعات، والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثلث يرتفع وينخفض كالسليم لم يكن لنا ثمن تعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى الثلث يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس فيقع الخلف) (٣٤).

وبهذا نجد أنه في ظل الإسلام يحرم أسلوب الإنفاق بالعجز الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود، قياساً على تحريم قرض الدراهم والدنانير، لأنه في كلا الحالتين يبخس للناس أشياءهم. ووضع الإسلام عقوبة على هذا الجرم من الجلد إلى القطع. وبهذا ينفرد الإسلام بحماية الناس من أكل مالهم بالباطل الناجم عن التضخم إذا ما سلكت السلطات المالية أسلوب الإنفاق بالعجز.

بينما عجزت النظم المعاصرة عن حماية الناس من ذلك لقصور شرائعها فسوت لها نفسها هذا السلوك لإخفاء أخطائها وستر قصورها، دون أن يهز ضميرها ما يسببه من سوء توزيع للدخل ومظالم لأصحاب الأموال.

(٣٢) سورة النحل: آية ٤٨.

(٣٣) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي ج ٣ ص ٨٨ - دار إحياء التراث سنة ١٩٦٦ م.

(٣٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين - مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٨ هـ ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦.